المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

تحليل سياسات

خطاب التّغيير في المغرب

رشيد يلوح

الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر– ٢٠١١

سلسلة (تحليل سياسات)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

خطاب التّغيير في المغرب .....

مقدّمة..... ١

عناوين التّغيير في المغرب ١

النّظام الملكيّ ٢

المغرب، أرقام وتقارير ٨

تفاعليّة شباب ٢٠ فبراير ١٠

رسائل الصّيف السّاخنة ١٢

خاتمة:..... ١٦

مقدّمة

ظلّت قضيّة الدّيمقراطيّة في المغرب معلّقة منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦، إذ أجهض القصر الملكيّ كلّ المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكيّة بالسّيادة الشّعبيّة وبناء دولة ديمقراطيّة. فقد استأثر الحسن الثّاني بالحكم بموجب دستور ١٩٦٢، وواجه معارضة سياسيّة شرسة، وتعرّض لمحاولتيْ انقلاب عسكريّ. وفي منتصف تسعينيّات القرن الماضي اختار الملك نهجا جديدا تحت شعارات "المسلسل الدّيمقراطيّ" و"حكومة التّناوب"، فنجح في استدراج معارضيه نحو الحكم مع تجريدهم من مطالبهم التّاريخيّة، موفّرا الغطاء لانتقال المُلك إلى ابنه محمّد السّادس الذي لم تُسفر سنوات حكمه العشر إلاّ عن مغرب أكثر تأزّما وانسدادا.

لم تتوقّف الأصوات المطالِبة بدولة ديمقراطيّة تتجاوز شكل الملَكيّة المطلقة، وازداد معها التّأكيد المجتمعيّ على مطلب العدالة ومحاربة الفساد والمفسدين؛ إلى أنْ وجدت هذه الأصوات في ربيع الشّعوب العربيّة سياقها التّاريخيّ المناسب، لتعيد لخطابها التّغييريّ وهج المطالب السّياسيّة والاجتماعيّة التّاريخيّة، في تحدٍّ غير مسبوق لقمع السّلطات وتجاهلها.

عناوين التّغيير في المغرب

يمكن رصد المحاور الرّئيسة لخطاب التّغيير في المغرب من خلال مؤشّريْن اثنين: الفاعل الجديد، ومحتوى الخطاب.

مباشرة بعد هروب الرّئيس التّونسيّ المخلوع في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وانطلاق أحداث الثّورة المصريّة في ٢٥ كانون الثّاني/يناير؛ برزت في السّاحة المغربيّة أصواتٌ شبابيّة جديدة تدعو إلى "تغييرٍ عميقٍ وحقيقيٍّ". وينحدر المستقلّون من هؤلاء الشّباب في الغالب من طبقة وسطى، حيث تلقَّوا تكوينهم السّياسيّ في أُسر كانت لبعض أفرادها تجارب في أحزابٍ يساريّةٍ أو جماعاتٍ إسلاميّةٍ أو نقاباتٍ؛ بينما يشكِّل الجزء الآخر من تلك الأصوات امتدادًا لفعاليّاتٍ إسلاميّةٍ أو يساريّةٍ معارضة، ظلّت محرومة لوقت طويل من الفضاءات والفرص المناسبة للتّعبير عن مطالبها بشكل صريح.

واتّخذ هؤلاء الشّباب من المواقع الإخباريّة المغربيّة ومواقع التّواصل الاجتماعيّ على الانترنت منابرَ لدعوتهم التّغييريّة، ومنطلقا للدّفاع عن مشروعيّة مطالبهم وحقّانيّتها. وجاءت هذه الدّعوات في شكل مقالات سياسيّة في الغالب، وفي شكل حوارات ودراسات وأبحاث أيضا.

وكان لشعار "٢٠ فبراير" رمزيّة مؤثّرة جمعت معظم هذه الأصوات، رغم اختلافاتها الأيديولوجيّة والفكريّة، وهو العنوان الذي ارتضاه شباب التّغيير لحركتهم التي انطلقت في العشرين من شباط/فبراير ٢٠١١ مطالبةً بتغيير سياسيٍّ عميق يتمّ فيه تجديد التّعاقد بين الحاكم والمجتمع من خلال دستور جديد تكون فيه السّيادة للملِك والحكم للشّعب؛ إضافة إلى مطالبَ من قبيل: حلّ الحكومة والبرلمان، ومحاسبة المفسدين وإطلاق سراح المعتقلين السّياسيّين، والاعتراف بالأمازيغيّة لغة رسميّة إلى جانب العربيّة، ومطالب اجتماعيّة أخرى.

وتشكّلت مجالس لمساندة حركة ٢٠ فبراير من طرف هيئات مدنيّة وسياسيّة ومستقلّين. ونجد في مكوّنات الحركة أحزابًا يساريّة وتنظيماتٍ إسلاميّة، منها الحزب الاشتراكيّ الموحّد، وحزب الطّليعة الدّيمقراطيّ الاشتراكيّ، وحزب الأمّة (حزب إسلاميّ محظور)، وجماعة العدل والإحسان (تنظيم إسلاميّ محظور)، وحزب النّهج الدّيمقراطيّ، وجمعيّات حقوقيّة ومدنيّة ومجموعات شبابيّة وسلفيّة.

وقد وجد هذا الحراك الشّبابيّ مكانه الطّبيعيّ داخل المجتمع المغربيّ، حيث يشكّل الشّباب (١٥-٤٣ سنة) ما يقارب ٣٦% من نسبة السّكّان. وبحسب آخر الإحصاءات الرّسميّة (٢٠١١)، فإنّ الفئة العمريّة (١٥-٢٤ سنة) تمثّل نسبة ٣٥,٧% من مجموع السّكّان النّشيطين، في حين تمثّل الفئة (٢٥-٣٤ سنة) نسبة ٦١,٥% من هؤلاء. وبحسب الإحصاءات الرّسميّة نفسها، تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في الفئة العمريّة الأولى من السّكّان النّشيطين ١٧,٤%، وفي الفئة العمريّة الثّانية نسبة ١٣,١%؛ في حين حدّدت هذه الإحصاءات نسبة السّكّان النّشيطين العاطلين عن العمل بنحو ٩,١%. وقد لقيت هذه الأرقام انتقادات من قبل متخصّصين وباحثين لعدم دقّتها، وتعارضها أحيانا مع أرقام أخرى سبق للحكومة الإعلان عنها.

وقد تأسّس خطاب التّغيير عند المثقّفين والباحثين الشّباب على الجرأة والوضوح، خاصّة عند مناقشتهم مواضيع النّظام الملكيّ والواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ المغربيّ.

النّظام الملكيّ

احتلّ "النّظام الملكيّ" حيّزًا كبيرًا من نقاش التّغيير الذي عرفته السّاحة المغربيّة منذ انطلاق أحداث الثّورات العربيّة، وهو ما أعاد إلى النّقاش السّياسيّ المغربيّ جدّيّةً غابت عنه سنوات، خاصّة مع طرح قضايا من قبيل: الملَكيّة البرلمانيّة، إمارة المؤمنين، الملكيّة والقداسة، طقوس البلاط الملكيّ، ميزانيّة القصر الملكيّ، وأصدقاء الملك.

وشكّلت طبيعة النّظام الحاكم في المغرب أحد أهمّ المحاور التي أُنجزت حولها دراساتٌ وأبحاثٌ في الفترة الأخيرة. وتعدّدت الرّؤى واختلفت حول قابليّته للإصلاح وتقبّل الدّيمقراطيّة أداة جديدة لإدارة الحكم والمجتمع.

وأخذ هذا الموضوع قسما هامّا من نقاشات الشّباب، وهو الموضوع الذي طَرح بصدده الباحث المغربيّ عز الدّين علام أكثر من سؤال، منها مثلا: "هل نحن أمام دولة حديثة بدستور حديث، أم لانزال نعيش دولة سلطانيّة استبداديّة؟ هل نحن أمام "حكومة" فعليّة مسؤولة أمام ممثّلي الأمّة، أم أنّنا نعيش حكم "حاشية سلطانيّة" تأتمر بأوامر حاكمها ؟ بل وأيضا: هل نحن أمام أمّة "مدنيّة"، للمواطن فيها قيمته، أم لا نزال أمام جمعٍ من الرعايا ينتظرون "بركة" الرّاعي؟"[١].

وهي أسئلة محوريّة تروم فهم طبيعة حكم يحاول التّأثير في الحاضر دون أن ينقطع عن تاريخه الممتدّ أكثر من ثلاثة قرون من الزّمن، لذلك سمّاه الباحث رشيد شريت بـ "الدّولة التّاريخيّة"، تمييزا له عن "الدّولة المدنيّة" و" الدّولة الدّينيّة"، مؤكّدا أنّ ما يسمّى في المغرب بـ"المخزن"[٢] يستمدّ مشروعيّته من مسلّماتٍ تاريخيّة غير قابلة للتّطوّر وهي أقرب إلى مقدّساتٍ تاريخيّة[٣].

ويوضّح عبّاس بوغانم مفهوم المخزن قائلا: "المخزن في صيغته المغربيّة يشكّل دولة موازية ومكرّسة داخل الدّولة، وخارجة عنها؛ فالمخزن هو المتحكّم في قواعد اللّعبة، وهو المحدّد لطبيعة الأدوار التي يجب أن يقوم بها كلّ فاعل سياسيّ، مع تكريس هيمنة السّلطة الحاكمة كقوّة تحكّميّة وتحكيميّة تتموقع فوق كلّ القوى الاجتماعيّة والسّياسيّة. كما استحال مفهوم المخزن في المغرب المعاصر إلى كلّ فعل وسلوك غير منضبط للمساطر القانونيّة، وبالتّالي كلّ فعل يتمّ خارج الشّرعيّة والمشروعيّة القانونيّة، فحين يحضر المخزن تغيب دولة الحقّ والقانون، وحين تحضر الممارسة المخزنيّة تنتفي الممارسة الدّيمقراطيّة، وتتبخّر كافّة مفردات القاموس المرتبطة بها. وفي كلمة، أصبح مفهوم المخزن كناية عن كلّ ممارسة سلطويّة استبداديّة قوامها إذعان وخضوع الجميع للحاكم الواحد الأحد"[٤].

وقد يتبادر إلى الأذهان سؤال: ماذا يمكن للجيل الجديد أن يفعل أمام خصم بهذا التّعقيد؟ ويجيب الأستاذ نور الدّين لشهب في مقاله "تفكيك النّسق المخزنيّ" أنّ شباب التّغيير في المغرب يعمل من أجل تفكيك الثّقافة المخزنيّة التي تهيمن على الحياة الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة[٥]. ما يعني أنّ مهمّة الشّباب لا تقتصر

١- http://www.hespress.com/?browser=view&EgyxpID=٢٩٩٧٩

٢- "المخزن" مشتقّ لغويّا من فعل خزّن بمعنى جَمَعَ، وكان يشار به إلى ما كان يُجمع من مال الضرائب والجبايات الشرعية وغير الشرعية، ويقصد به اصطلاحا النخبة الحاكمة في المغرب، والتي تمحورت حول الملك أو السلطان سابقا. ويتألف المخزن تاريخيا من النظام الملكي والأعيان وملاك الأراضي، وزعماء القبائل وكبار العسكريين، ومُدراء ورؤساء الأمن، وغيرهم من أعضاء المؤسسة التنفيذية. وفي العقود الأخيرة، أصبحت ملامح "المخزن" غامضة، حيث أنّ الحكومة نفسها لا تُعدّ جزءًا منه. وعلى مستوى المتعلّمين والنخبة، أعطي لمصطلح المخزن دلالة قدحية، لأنه يرتبط بأسلوب الإدارة العتيقة الذي يقاوم الحريات والديمقراطية.

٣- http://hespress.com/permalink/٢٩٩٣١.html

٤- عباس بوغانم، "الامتدادات المخزنية في المغرب الحديث"، مجلة **وجهة نظر**، عدد ٣٨ خريف ٢٠٠٨، ص ٢٨.

٥- http://www.maghress.com/hespress/٢٩٩٥٨

فقط على تحقيق مطالب بعينها، بقدر ما ينبغي لها أن تطلق جهدا من العمل المتواصل لتحرير مفاصل الحياة المغربيّة من هيمنة الثّقافة المخزنيّة.

شكّلت "الملكيّة البرلمانيّة" أحد أهمّ مطالب حركة ٢٠ فبراير الشّبابيّة، والتي تُعرف عادة بـ "ملكيّة تسود ولا تحكم"، يكون فيها المُلك للمَلك والحُكم للشّعب؛ أو أن تكون سلطات المَلِك محدودةً بقيودٍ دستوريّة.

عرف المغرب أوّل محاولة لتقييد سلطات السّلطان عام ١٩٠٣ تحت مسمّى "البيْعة المشروطة" التي حدّد فيها علماء المغرب شروطا يقوم عليها حكْم السّلطان عبد الحفيظ بعد أن خلع أخاه عبد العزيز. وتذْكر مصادر تاريخيّة بيعات مشروطة أخرى سبقت هذه أو تبعتها.

وقد رُفع المطلب ذاته بعيْد استقلال المغرب عام ١٩٥٦، حيث أصرّت شخصيّات وطنيّة –أمثال الأمير محمّد بن عبد الكريم الخطابي– على بناء نظام ديمقراطيٍّ حديث تكون فيه السّيادة للشّعب.

لكن الحسن الثّاني فرض نظاما ملكيّا مطلقا، كلّفه محاولتين انقلابيّتين، وكلّف المغرب تخلّفا مزمنا، وعقودا من الصّراع مع الأحزاب والمعارضين، مكرّسا مؤسّسات شكليّة تقوم بمهمّة الحفاظ على واجهة الدّولة المعاصرة والدّيمقراطيّة.

ويقول الباحث المغربيّ علاء الدّين بنهادي عن مطلب الملكيّة البرلمانيّة: "ليس أمام المَلكيّة المغربيّة من خيار لضمان الاستمرار والبقاء ضمن المؤسّسات الدّستوريّة، ولعبِ دور فاعلٍ وإيجابيّ في حياتنا السّياسيّة، كرمز للأمّة، سوى التّحوّل الفعليّ والسّريع نحو مَلكيّة برلمانيّة"[٦].

ويرى الأستاذ محمّد السّاسي أنّ على المغرب أن يَحُلَّ بصفة حاسمة مشكلة الدّيمقراطيّة، وأن يُحِلَّ "نظام الملكيّة البرلمانية محلّ نظام الملكيّة شبه المطلقة، وأنْ يوفّر لنفسه دستورا يضع السّلطة بيد المنتخبِين، ويتيح لهم فرصة تطبيق برنامجهم في مختلف أبعاده السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والخارجيّة والدّاخليّة والأمنيّة والدّفاعيّة، وأن تكون السّلطة الأساسيّة الممنوحة للملك هي بالضّبط تيسير ممارسة هؤلاء المنتخبين لسلطتهم، مع احتلال مراكزَ شرفيّة ورمزيّة والتّدخّل لحسم بعض الأزمات المؤسّسيّة في اتّجاهٍ يعيد المبادرة للنّاخبين"[٧].

ويحاول الكاتب والصّحفيّ خالد الجامعي مقاربة هذا الموضوع من خلال شرْح ما يعتبره تناقضا في الدّستور الجديد بقوله: "إنّ الفصل الأوّل من الدّستور يكرّس مبدأ 'ربط المسؤوليّة بالمحاسبة والمساءلة'، لذا فكلّ من

٦- http://hespress.com/writers/٣٥٠٠١.html

٧- http://www.lakome.com/رأي/٤٩-كتاب-الرأي/٥٩١٠-٢٠١١-٠٦-٢٣-١٣-١٨-٠٢.html

يمارس السّلطة يكون خاضعا للمساءلة والمحاسبة، وباختصار يكون مسؤولا عن أفعاله وقراراته. والملك، في مسودّة الدّستور، يحتفظ بجميع صلاحيّاته كرئيس للدّولة وكأمير للمؤمنين، وهو أيضا السّلطة العليا في المسائل الدّينيّة، ويتولّى رئاسة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء، ويظلّ القائد الأعلى للجيش ويرأس 'المجلس الأعلى للأمن' الذي سينشأ. أليس هو مَن يعيّن الوزراء؛ أليست لديه سلطة رفضهم وإقالتهم بمحض إرادته، أليس هو الحَكَم الأعلى. وفقا لهذه المادّة الأولى، نجد الملك مطالبا إذنْ بتقديم الحساب؛ وهو ما لا يمكن أن يحصل؛ نظرا لكونه فوق القوانين، فلا يمكن لا مساءلته ولا محاسبته. بيد أنّه، ودون هذا التّرابط والتّعالق في ما بين المسؤوليّة والمساءلة لن تكون هناك أيّة ديمقراطيّة"[٨].

ومن بين القضايا المهمّة التي ناقشتها قوى التّغيير المغربيّة مسألة إمارة المؤمنين، من حيث سياقها التّاريخيّ، ومدى ملاءمتها للدّيمقراطيّة، أو حتّى استجابتها لشروط الإمامة كما هي في الفقه السّياسيّ الإسلاميّ.

ويعتقد عبد الرّحمان النوضة أنّ "هدف الحسن الثّاني من 'إمارة المؤمنين' هو تبرير استبداده، وتعليل سيطرته على جميع السّلط. فَاستغَلّ الحسن الثّاني حيلة 'إمارة المؤمنين' لفرْض 'قداسته'، ولتبرير قمْع كلّ فردٍ أو جماعة تنتقد نظامه الدّيكتاتوريّ"[٩].

ويضيف بالقول: "إنّ كلّ من يقبل بأن يكون الملك 'أميرا للمؤمنين'، يصبح مُكَبَّلا في كثير من المجالات، وخاصّة منها المجال السّياسيّ. حيث يصبح ممنوعا عليه نقدُ 'أمير المؤمنين'، أو مناقشة صلاحيّاته، أو تدبيره للحكم. لأنّه عند اندلاع كلّ أزمة سياسيّة حادّة، تُؤوّل 'إمارة المؤمنين' على أنّ الملك مقدّس، وأنّه خليفة الله في الأرض، أي أنّه فوق البشر، وأنّ شرعيّته مستمدّة من الله، وبالتّالي لا يحقّ لأيّ مواطن، ولا لأيّ جماعة –ولو كانت هي الأغلبيّة المطلقة من الشّعب– أنْ تحاول مناقشة الملك، أو أنْ تخالفه، أو أنْ تنتقده، أو أنْ تحاسبه، أو أنْ تعبّر عن الرّغبة في تغيير نمط الحكم"[١٠].

بينما يؤكّد الباحث يوسف بربيط أنّ سلطة الملك باعتباره "أمير المؤمنين" هي سلطة شاملة تجتاح الفضاء السّياسيّ للأمّة بأكمله، فقد تدخّل الملك بوصفه "أمير المؤمنين" وأرغم المعارضة الاتّحاديّة على البقاء في البرلمان لمّا قرّرت الانسحاب منه سنة ١٩٨١[١١]، وخاطبها قائلا: "إذا لم يكن الملك الدّستوريّ بإمكانه التّدخّل، فإنّ أمير المؤمنين بموجب الكتاب والسّنّة يحقّ له ذلك"[١٢].

٨- http://www.maghress.com/lakome/٦٠٥١

٩- http://www.lakome.com/opinion/٤٩-authors/٣٨١٦-٢٠١١-٠٤-٠٦-١١-٥٤-٤١.html

١٠- المصدر نفسه.

١١- http://www.aljamaa.net/ar/document/٤٥٠١٣.shtml

١٢- هند الوالي عروب، "المخزن: ماهيّته – جذوره – استمراريّته"، مجلة **وجهة نظر**، عدد ٣٨ خريف ٢٠٠٨، ص ٩.

ويضع الباحث أحمد الأنصاري مفهوم البيعة المرتبط بإمارة المؤمنين تحت مشرح أسئلة من قبِيل: "كيف يمكن تكييف معاني الدّيمقراطيّة باعتبارها أداةً لتحقيق مناط المشاركة الفعليّة للمجتمع في اختيار من يحكمه وبم يحكمه، مع معاني البيعة؟ وهل لهذه البيعة التي تحدَّث عنها الفقيه الزّمزمي شروطٌ أم هي "توقيع على بياض"؟ وما علاقة البيعة بالمقتضيات الدّستوريّة الحاليّة؟ هل لمفهوم المحاسبة المرتبطة بالمسؤوليّة والسّلطة أصل في السّياسة الشّرعيّة؟ وإذا كان لها أصلٌ فهل تعتبر سلطة الأمير سلطة فعليّة تترتّب عنها محاسبة أم لا؟"[١٣].

وأضاف الأنصاري قائلا: "إنّ الدّين لم يكن أبدا، ولا ينبغي أن يكون، مبرّرا للاستبداد كيفما كان نوعه وحيثما كان، والعلماء الرّبانيّون ذوو المصداقيّة هم من يتصدّون لكلّ محاولة لتوظيف الدّين لغرضٍ سلطويّ استبداديّ، لا أن يكونوا أداة لهذا التّوظيف، وسجل تاريخ علماء الأمّة الشّوامخ شاهدًا على ذلك"[١٤].

وانتقد الشّباب طقوس البلاط الملكيّ من تقبيلٍ لليد والرّكوع أمام الملك، والالتزام بلباس "الشّاشيّة" (وهي طاقيّة مخصّصة للعبيد في القصور الملكيّة)، والانتظار الطّويل حتّى حضور الملك، وغير ذلك من الطّقوس التي اعتبرها الكثيرون مُهينة ومُذِلّة للذّات الإنسانيّة، ومنافية لقيم الإسلام، وخصائص الدّولة المعاصرة والدّيمقراطيّة.

وفي موضوع ميزانيّة القصور الملكيّة، نشر المهندس أحمد بن الصديق مقالا كشف فيه أرقام ميزانيّة القصر الملكيّ، والتي يُقرّها البرلمان ضمن ميزانيّة الدّولة دون أن يناقشها، وتُشكِّل فيها ميزانيّة القصر الملكيّ نسبة ١,١٧%.

ويعقد ابن الصديق مقارنة بين إجمالي النّاتج المحلّيّ وميزانيّة مؤسّسات الحكم الأعلى في المغرب ودول متقدّمة، حيث أنّ إجماليّ الناتج المحلّيّ للمغرب في عام ٢٠٠٩ بلغ ٩٠ مليار دولار، وفي فرنسا ٢٧٥٠ مليار دولار (٣٠ مرّة الرّقم المغربيّ)، وفي إسبانيا ١٤٧٦ مليار دولار (١٩,٧ مرّة الرّقم المغربيّ)، في المقابل تبلغ ميزانيّة القصر الملكيّ المغربيّ ٢٥٦٥ مليون درهم (٢٢٨ مليون أورو تقريبًا)، ورئاسة الجمهوريّة الفرنسيّة (قصر الإليزيه) ١١٢,٦ مليون أورو، والقصر الملكيّ الإسبانيّ ٨,٩ مليون أورو. وتبيّن هذه الأرقام أنّ ميزانيّة القصر الملكيّ في المغرب تضاعف ميزانيّة الرّئاسة الفرنسيّة مرّتين وتضاعف ١٢,٦ مرّة ميزانيّة القصر الملكيّ الإسبانيّ[١٥].

١٣- http://www.nashess.com/news٤٧٦١.html

١٤- المصدر نفسه.

١٥- http://www.maghress.com/lakome/٥٧٧٣

ويضيف أحمد بن الصدّيق قائلا: "سواء في الدّستور الحاليّ (السّابق) الذي بدأ العمل به منذ ١٩٩٦ أو مشروع الدّستور الذي سيُعرَض على الاستفتاء بعد أيّام (تمّت المصادقة عليه في استفتاءٍ شعبيّ يوم ١ تمّوز/يوليو ٢٠١١) في فصله الخامس والأربعين، يبقى التّنصيص على ميزانيّة القصر مقتضبا جدّا، فللملك قائمة مدنيّة. هذه القائمة كما أسلفنا تشتمل على مبلغ ٢٦٢٩٢٠٠٠ درهم أيْ ما يعادل ١% تقريبا من الميزانيّة الإجماليّة للقصر الملكيّ البالغة ٢٥٦٥ مليون درهم أيْ ٢٥٦ مليار سنتيم. وهذا يعني أنّ ما يناهز% ٩٩ من الميزانيّة ليس له أساس دستوريّ. لماذا؟ هل هذا إجراء شفّاف أو ديمقراطيّ؟ ما العمل لو قرّر الملك يومًا ما، أو من هو مسؤول عن تدبير البلاط والقصور أنْ يطلب من الحكومة رفْع الرّقم إلى ٥ أو ١٠ مليارات درهم؟"[١٦].

وتناولت الأقلام المطالِبة بالتّغيير في المغرب الاستثمارات الملكيّة في السّوق المغربيّة، حيث تهيمن شركات العائلة الملكيّة على معظم القطاعات الإنتاجيّة والثّروات الوطنيّة. وقد أثارت أرباح هذه الشّركات التي بلغت الزّيادة فيها ٣٤٧% في سنة ٢٠١٠ انتقاداتٍ واسعة، في وقت يعاني فيه القطاع الخاصّ من أزمة خانقة، إضافة إلى ما نشرته مجلّة فوربس الأميركيّة عن رتبة الملك محمّد السّادس السّابعة ضمن لائحة أغنى ملوك العالم.

ويعدّد الباحث يوسف بربيط مظاهر تحكّم القصر في الحياة الاقتصاديّة في ما يلي: "احتكار رسم التّوجّهات الإستراتيجيّة للسّياسة الاقتصاديّة؛ وخضوع البرامج الحكوميّة للتّوجيهات الملكيّة في المشاريع التّنمويّة، بما يضمن الحفاظ على مصالح الكبار؛ وسيادة اقتصاد الرّيع؛ وتكريس التّوزيع غير العادل للثّروات من أراضٍ وأموال وامتيازات وتراخيصَ في مجالاتٍ اقتصاديّة متنوّعة مثل: تصاريح النّقل، الصّيد البحريّ، واستخراج الرّمال، التي يستفيد منها أصحاب النّفوذ وشخصيّات كبيرة في الدّولة من عسكريّين وأمنيّين وسياسيّين، في غيابٍ تامّ لقواعد التّنافسيّة والشّفافيّة، وفي خرقٍ سافر للمساطر القانونيّة. المؤسّسة الملكيّة تتصرّف وحدها في خُمس الثّروة الوطنيّة، وتنفرد بامتلاك ما يقارب ٣٠% من القدرات الإنتاجيّة الاقتصاديّة المغربيّة عن طريق شركاتٍ أخطبوطيّة ("أونا"، "سيجر"، "الشّركة الوطنيّة للاستثمار"،..)، وتستثمر في أغلب الأنشطة الاقتصاديّة، وتستحوذ على أهمّ القطاعات الإستراتيجيّة كقطاع المال، والبنوك، والتّأمين، والمناجم، والصّناعات الاستهلاكيّة والغذائيّة والكيماويّة، والتّوزيع، والبناء، والأسواق الكبرى، والسّياحة،... وهي بهذا تحقّق أرباحا خياليّة، وتراكم ثروات ضخمة؛ فقد أعلنت الشّركة الوطنيّة للاستثمار، والتي يملك المجمع الملكي 'سيغر' (siger) أكثر من ٦٠% من أسهمها، عن ارتفاع كبير في صافي أرباحها وأصولها إلى ٨٢٨ مليار سنتيم بارتفاعٍ وصَل إلى ٣٤٧% في ٢٠١٠، في وقت يشهد فيه العالم – والشّركات العملاقة

[١٦] - المصدر السابق.

المتعدّدة الجنسيّات– أزمة اقتصاديّة خانقة. كما لجأ المخزن –حمايةً لمصالحه– إلى محاصرة الفاعلين الاقتصاديّين غير الدّائرين في فلك المؤسّسات الاقتصاديّة المخزنيّة، مراكمًا ثروة ضخمة بيد مجموعة صغيرة من العائلات"[١٧].

وتداولت تجمّعات الشّباب الإلكترونيّة ومقالاتهم أسماء الماجيدي وبنهمو والهمة والشرايبي وغيرهم من أصدقاء الملك المقرّبين منه، كما رفعت التّظاهرات الغاضبة صورَ هؤلاء وأسماءَهم باعتبارهم عناصر فاسدة اقتصاديّا وسياسيّا، تساهم في تعميق أزمات المغرب السّياسيّة والاجتماعيّة.

المغرب، أرقام وتقارير

استحضر خطاب التّغيير الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المغرب، حيث تناول الأزمات المزمنة، وتأثيرها العميق في الإنسان المغربيّ المحاصر بالأمّيّة والفقر والمرض والدّيون. وكثَّف الشّباب هذه الدّلالات السّلبيّة في الكلمة العامّيّة (الحُكْرَة) (alhogra)، وتنحدر الكلمة لغويّا من المصدر الفصيح "الاحتقار". وتجمع هذه الكلمة في وجدان المواطن المغربيّ بين معاني الظّلم والإمعان في الإهانة والاحتقار الذي يتعرّض له من قبل الجهاز الحاكم بكلّ أشكاله وأنواعه.

وتقدّم مقالاتُ الباحثين الأرقام الحكوميّة والدّوليّة باعتبارها شواهد تكشف الدّرجات المتأخّرة التي يحتلّها المغرب ضمن المؤشّرات العالميّة. وآخرها تقرير للبنك الدّوليّ، سجّل بقاء المغرب في الشّريحة الدّنيا من الدّول متوسّطة الدّخل، على نفس المستوى مع دولٍ مثل غامبيا والإكوادور.

وعلى صعيد المؤشّرات الاجتماعيّة، لاتزال كثير من مؤشّرات التّنمية البشريّة في المغرب دون المتوسّط الذي تعرفه مختلف بقع العالم؛ فنسبة الأمّيّة لمن هم فوق سنّ ١٥ سنة تصل إلى ٥٦%.

وفي ما يخصّ قطاع التّعليم، فإنّ نسبة المعلّمين إلى التّلاميذ في المرحلة الابتدائيّة هي في حدود معلّم لكلّ ٢٧ تلميذًا. وللمقارنة، فإنّ هذا الرّقم في الجزائر هو في حدود معلّم لكلّ ٢٣ تلميذا. أمّا في قطر، فالمعدّل هو معلّم لكلّ ١١ تلميذًا. ويصل معدّل إتمام مرحلة التّعليم الابتدائيّ في المغرب إلى ٨٠%، مقابل ٩١% في الجزائر و١٠٠% في البحرين.

بالنّسبة إلى وضع قطاع الصّحّة، سجّل تقرير البنك الدّوليّ، أنّ نسبة الإنفاق على الرّعاية الصّحّيّة من إجماليّ النّاتج المحلّي في المغرب تبلغ ٥,٥%، في المقابل تبلغ النّسبة في الجزائر ٥,٨%، وفي جنوب

١٧- http://www.aljamaa.net/ar/document/٤٦١٤٧.shtml

أفريقيا ٨,٥%، فيما تصل النّسبة في الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى ١٦,٢%. أمّا نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصّحّيّة، فيعادل في المغرب ١٩٦ دولارا، فيما يبلغ في الأردن ٤٢٢ دولارا، وفي الجزائر ٣٣٠ دولارا، وفي سويسرا ٩٠٠٠ دولار.

تتفاوت الأجور في المغرب ما بين ١ و ١٠٠٠ بينما لا يقلّ هذا التّفاوت أحيانا عن نسبة ١ إلى ١٠ في دول أوروبا. ويحتلّ المغرب في مؤشّر احترام حريّة الصّحافة الرّتبة ١٢٧ من أصل ١٧٥ دولة سنة ٢٠١٠. وفي تقرير البنك الدّوليّ حول مناخ الاستثمار في الدّول لسنة ٢٠١٠ صُنّف المغرب متأخّرا في الرّتبة ١٢٨. وتؤكّد التّقديرات أنّ كلفة غياب الشّفافيّة في إبرام النّفقات العموميّة في المغرب تصل إلى ٣٠ مليار درهم (٣,٦ مليار دولار) من نحو ١٣٠ مليار درهم، أيْ بنسبة ٢٦% من الاستثمارات العموميّة ونحو ٥% من إجماليّ النّاتج المحلّيّ.

وعلى المستوى العلميّ والإبداعيّ، احتلّ المغرب الرّتبة ٩٤ عالميًّا من بين ١٢٥ دولة في مؤشّر الابتكار العالميّ لسنة ٢٠١١.

ويقتنع طيفٌ واسع من شباب التّغيير بأنّ النّظام المغربيّ غيرُ جادٍّ في محاربة الفساد والمفسدين وحماية الثّروات الوطنيّة من النّهب، مستدلّين على قناعتهم بصمت الحكومة وتجاهلها لكلّ التّقارير الرّسميّة والمستقلّة التي تكشف قضايا الفساد الماليّ والاقتصاديّ، أو تدعو إلى كشفه وفتْح تحقيقات قضائيّة بشأنه.

وفي هذا السّياق، تتبادل صفحات الشّباب على مواقع التّواصل الاجتماعيّ مجموعة من هذه التّقارير، مثل التّقرير الصّادر في ٢٠١١/٠٣/٢٥ عن "الهيئة المركزيّة للوقاية من الرّشوة" – وهي هيئة رسميّة تابعة للوزير الأوّل–، حيث تسجّل الهيئة في مقدّمة تقريرها أنّه بعد مرور ما يقرب من سنة على تقديم التّقرير السّابق، "لم تعرف اقتراحاته إجمالا طريقها للتّنفيذ، حيث لوحظ أنّ الحكومة لم تتجاوب مع أغلبها.."[١٨].

ونبّه التّقرير إلى أنّ محاصرة الفساد وزجر المفسدين تشوبهما عدّة عوائق، منها اتّساع دوائر الفساد واتّخاذها صورا مستحدثة ومستجدّة، كما تتّسم بطابع السرّيّة[١٩].

ويعتبر الشّباب إهمال تقرير المجلس الأعلى للحسابات ٢٠٠٩ (هيئة حكوميّة)، دليلا آخرَ على عدم رغبة الحكومة في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين؛ إذ يقدّم هذا التّقرير الذي أنجزه خبراء حكوميّون ملفّاتٍ

[١٨] - تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ٢٠١١، ص٣.
[١٩] - المصدر نفسه، ص٥.

مختلفة، تكشف حجم التّبذير والاختلاس الذي يطال المال العموميّ من قبل موظّفين وشخصيّات لا تزال طليقةً ومُؤْتمَنة على الشّأن العامّ.

بينما يقدّم تقرير الهيئة الوطنيّة لحماية المال العامّ لسنة ٢٠١٠ –وهي هيئة مستقلّة أسّستها ٤٤ هيئة حقوقيّة ونقابيّة وشبابيّة– أرقامًا وملفّاتٍ ضخمة تُبيّن حجم الفساد وانتشاره داخل أجهزة الدّولة، حيث نجد اختلاساتٍ بملايين الدّولارات من المال العامّ، ونقل ملكيّة آلاف الهكتارات من أراضي الدّولة التي تمثّل أخصب أراضي البلاد إلى شخصيّات وشركات بطرقٍ مشبوهة، منها شخصيّات سياسيّة وحزبيّة، إضافة إلى بيع مؤسّسات وشركات حكوميّة بأسعار رمزيّة إلى جهات خاصّة.

تفاعليّة شباب ٢٠ فبراير

تقدِّم تفاعليّة شباب حركة ٢٠ فبراير نمطا جديدا من السّلوك السّياسيّ الاحتجاجيّ في الشّارع المغربيّ، إذ استطاعت مكوّنات الحركة أن تخرج إلى السّاحة المغربيّة بالكثير من المطالب السّياسيّة التي ظلّت عقودا حبيسة بعض الفضاءات الحزبيّة المغلَقة، مع إجماع مختلف التيّارات والاتّجاهات الأيديولوجيّة على تلك المطالب، باعتبارها الحدّ الأدنى. كما حافظت هذه الحركة على سلميّة الاحتجاج وعلى قدرتها على الحشد الجماهيريّ، وتأثيرها المنتشر في كلّ مناطق البلاد.

وممّا يسجّل أيضا لهذه التّفاعليّة، أنّها تمكّنت من تجاوز مجموعة من العقبات التي وضعها النّظام المغربيّ لإفشال الحركة، ومنها العنف الأمنيّ والمحاصرة واستخدام البلطجيّة والاعتقالات والمحاكمات، وترويج الإشاعات لتشويه الشّباب وتجريمهم، أو اتّهام جماعة العدل والإحسان وحزب النّهج الدّيمقراطيّ بالسّيطرة على الحركة.

لقد فاجأت قوّةُ الحركة الاحتجاجيّة واستمراريّتُها السّلطاتِ ومن معها من الأحزاب الموالية، خاصّة بعد الاستفتاء على الدّستور. فما هي يا ترى مكامن القوّة في تفاعليّة حركة ٢٠ فبراير؟

وقال الكاتب الأوّل لحزب الاتّحاد الاشتراكيّ المشارك في الحكومة عبد الواحد الرّاضي، في أحد تصريحاته: "إنّ الحزب ضحّى بشعبيّته من أجل بناء مغرب الحداثة والمؤسّسات"[٢٠]. وعبّر قياديّون من أحزاب أخرى عن المعنى ذاته في مراحل مختلفة، في سياق الموازنة بين مصالح المجتمع وحماية النّظام، أو الالتزام

٢٠ - http://www.usfp.ma/article_ar.php?t=١&id=١١٥٧

بمقتضيات السّلم الاجتماعيّ وتجاوز ما يعتبرونه "شعبويّة"، ولهذا يرى هؤلاء الحزبيّون تأجيل المطالب السّياسيّة والاجتماعيّة.

كان هذا الخطاب وما لازمه من ممارسات من أسباب عزلة غالبيّة الأحزاب المغربيّة عن المجتمع وقضاياه، وانشغالها بالحسابات السّياسيّة والانتخابيّة الضّيّقة، في حين مثّلت حركة ٢٠ فبراير البديل المجتمعيّ والتّاريخيّ المستجيب لهموم الشّعب المغربيّ.

توضّح الشّابّة السعدية الفضيلي هذا المعنى بقولها: "إنّ الوضع الطّبيعيّ هو أن نصطفّ إلى جانب حركة ٢٠ فبراير، وما يجعل هذا الأمر طبيعيّا هو أوّلا كونها تدافع عن مستقبلنا البعيد، ولا تنظر حدّ أنفنا فتقبل بالفتات، وهي ملك للشّعب كلّه ووُلدت من رحمه، فهي ليست حزبا صُنع تحت الطّلب في الكواليس، كما لا يحكمها التّقليد المتعارَف عليه في الأحزاب والمتمثّل في الارتباط ولو لا شعوريّا بالزّعيم، إذ لا زعيم لحركة ٢٠ فبراير ولا انتماء سياسيّ لها"[٢١].

أمّا الباحث علاء بنهادي فيرى أنّ هذا الفاعل الجديد قد أمسك بمشعل الحركة الوطنيّة وورث رسالتها، إذ يقول: "إنّ حركة ٢٠ فبراير وشبابنا المغربيّ هي جواب عن كلّ الأسئلة المؤرّقة التي اغتالتها سنوات الرّصاص، وهي أيضا ردّ اعتبار لكلّ مناضل وشهيد، إنّها محاولة لإخراج كلّ تلك القيم النّبيلة والمطالب التّاريخيّة التي حلم وناضل من أجلها قادتنا السّياسيّون الوطنيّون.. إنّ شبابنا يريد ديمقراطيّة حقّة، وحقوق إنسان كما هي متعارف عليها دوليّا، ودولة المؤسّسات، والقانون، وملكيّةً برلمانيّةً، وفصلًا دستوريّا بين السّلط يضمن استقلاليّة القضاء، وفاعليّة البرلمان، ورئاسة حكومة قويّة وتنفيذيّة، وحريّة التّعبير بضمانات دستوريّة. لا يمكن بناء مغرب جديد إلاّ إذا أقمنا نظاما سياسيّا يخضع فيه الجميع، أفرادًا ومؤسّسات، للمساءلة والمحاسبة، ودون استثناء"[٢٢].

أمّا الباحث عبد الله الحمودي فيرى أنّ حركة ٢٠ فبراير أخرجت المجتمع المغربيّ من مرحلة الولاء والخوف وأدخلته إلى زمن السّياسة التي ترفع شعاراتها بكلّ وضوح. كما ساهمت في تغيير عقليّة المجتمع بفضل حركيّة الشّباب التي وقفت ضدّ المحسوبيّة واقتصاد الرّيع، وخروج الشّباب للتّعبير عن آرائهم بكلّ حرّيّة عكس ما كان جاريًا العمل به سابقًا لدى بعض النّخب السّياسيّة[٢٣].

---

٢١ - http://www.lakome.com/رأي/٤٩-كتاب-الرأي/٧٠٧٢-لدينا-أكثر-من-سبب-لدعم-حركة-٢٠-فبراير.html

٢٢ - http://www.maghress.com/hespress/٣٢٥٣٤

٢٣ - http://mamfakinch.tumblr.com/post/٨٢٠٨٩٨٨٢٤٤/٢٠

ساهم الحضور الأسبوعيّ المنتظم لشباب ٢٠ فبراير في الشّارع المغربيّ منذ العشرين من شباط/فبراير ٢٠١١ وإلى اليوم، في تعميق تواصل هذا الفاعل النّشط مع المجتمع، وتشجيع الكثير من المواطنين على الالتحاق بالمظاهرات، وكسْر جدار الخوف الذي منعهم من الحركة عقودا. وقدّمت الشّعارات والتّظاهرات في الأحياء الشّعبيّة إضافة نوعيّة في هذا الاتّجاه، حيث سمع المغاربة شعاراتٍ غير مسبوقة في تاريخ الاحتجاج الشّعبيّ، وغادرت الاحتجاجات أماكنها التّقليديّة في الشّوارع الرّئيسة إلى الأحياء الهامشيّة والمناطق الفقيرة، كما أنّ صمود الشّباب وتحمّلهم القمع والتّعنيف الشّديد من قبل قوّات الأمن، ساهم هو أيضا في رفع مصداقيّة هؤلاء بين المواطنين.

وقد أعطى غياب زعماء وممثّلين على المستوى الوطنيّ بعدا شعبيّا أفقيّا وغير تقليديّ لهذا الفاعل المجتمعيّ، الذي نظّم نفسه ضمن تنسيقيّات محليّة موجودة في المدن والمراكز الحضريّة، وحتّى في بعض الدّول التي يستقرّ فيها مهاجرون مغاربة، ممّا يضعف إمكانيّات النّظام في احتوائها أو استدراج رموزها.

ولاشكّ أنّ ٢٠ فبراير قد استفادت من خبرة الحركات الاحتجاجيّة المشابهة لها في الوطن العربيّ، خاصّة ما يتّصل بإمكانات الفضاء الإلكترونيّ، وما يتيحه من حريّةٍ وسرعةٍ ونجاعة، حيث أسّس الشّباب صفحات فرديّة وجماعيّة على "الفيسبوك" بعناوين وشعارات وصور مطالبة بالتّغيير، واستفادوا أيضا من إمكانات موقع "اليوتيوب" في سياق توثيق المظاهرات والتّدخّلات الأمنيّة، وشهادات الضّحايا.

ويستطيع متصفّح النّقاشات التي تجري بين الشّباب أن يلمس وحدة الشّعور والوعي الوطنيّ عند هؤلاء وإيمانهم بقضيّة التّغيير من جهة، ومن الجهة الأخرى وعيهم بالأساليب الاستخباراتيّة والأمنيّة التي يسلكها النّظام للالتفاف على مطالبهم واحتوائها، أو قمع نضالاتهم السّلميّة.

رسائل الصّيف السّاخنة

استمرّ الحراك الشّبابيّ المغربيّ طيلة صيف ٢٠١١، وفشلت التّعديلات الدّستوريّة في إيقاف سيْل التّظاهرات التي عمّت الكثير من المدن مؤكّدة على مطالبها الجوهريّة.

ويرى محلّلون أنّ النّظام المغربيّ لم يضرب المتظاهرين بالرّصاص، رغم استخدامه العنف بشكل متكرّر، واعتقال العديد من الشّباب، لكنّه أيضا لم يستجب لمطالب الآلاف من الذين يخرجون إلى الشّوارع منذ العشرين من شباط /فبراير ٢٠١١ إلى اليوم.

ويرى هؤلاء أنّ استعصاء الملكيّة في المغرب على التّحوّل إلى الدّيمقراطيّة، يرتبط بطبيعة الحكم نفسه وتاريخه ونظرته إلى المجتمع والفاعلين السّياسيّين، حيث تشكّل بنية "المخزن" حاجزا أساسيّا في هذا السّياق، إضافة إلى صفة إمارة المؤمنين، التي تضع الملك فوق الدّستور وبمنأى عن أيّ مراقبة أو محاسبة.

ويستطيع مراقب تصريحات الأحزاب التي أيّدت الدّستور الجديد، أنْ يلاحظ تغيّر لهجتها وخيبة أملها بعد التّصويت على الدّستور، فهذا الأخير لم يعد في خطاب الأحزاب حدثا عظيما وتحوّلا تاريخيّا –مثلما كانوا يردّدون قبل الاستفتاء–، بل أصبح بداية تحتاج إلى الكثير. ويستطيع الملاحظ أنْ يرصد الحديث الدّائر بين هذه الهيئات حول ضرورة تطهير الإدارة من مزوّري الإرادة الشّعبيّة والمتلاعبين بنتائج الانتخابات، وعدم صلاحيّة السّجلاّت الانتخابيّة، تحضيرا للانتخابات البرلمانيّة المقبلة، بينما شهدت الأحزاب نفسها بنزاهة الاستفتاء على الدّستور وصدْق نتائجه وهو الذي أفرزته السّجلاّت نفسها وأشرفت عليه الإدارة نفسها ومَرّ بذات الظّروف.

أصدرت ثمانية أحزاب مغربيّة بعد أيّام من التّصويت على الدّستور بيانا جاء فيه: "رغم ما تضمّنه الخطاب الملكيّ في التّاسع من مارس من التّأسيس لمرحلة جديدة، وكذا مشاركة هذه الأحزاب في إنجاح الاستفتاء على مشروع الدّستور، فإنّ الواقع السّياسيّ لبلادنا لم يتغيّر، بل إنّ العقليّة المهيمنة السّائدة (...) مازالت مصرّة على السلوكات نفسها"[٢٤].

وقال الأمين العامّ لحزب العدالة والتّنمية عبد الإله بنكيران أمام أعضاء حزبه: "لقد صادق الشّعب على الدّستور، غير أنّ تغييرا لم يقع، إذ بقي كلّ شيء على حاله، هذه هي الجعجعة فأين الطّحين"[٢٥].

وفي بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدر حزب العدالة والتّنمية بلاغا ردّ فيه على وصف الحكومة للمشكّكين في نزاهة الانتخابات المقبلة بأعداء الوطن، وجاء فيه: "كان منتظَرا أنْ يدخل المغرب مرحلة جديدة يرجع فيها الرّأي والأهمّية إلى الشّعب وممثّليه، ونقطع بها مع منطق التّحكّم ورموزه الذين أحسنوا الاختفاء في هذه المرحلة المضطربة، ولقد كان من الممكن أن نجعل من مرحلة الاستعداد للانتخابات والقوانين المنظّمة لها فرصة لاسترجاع ثقة المواطنين..". وأضاف: "..لكن هذه الآمال لم تأخذ بعين الاعتبار القوى المضادّة للإصلاح، والتي تربّصت لمرور ما تعتبره عاصفة عابرة، لتعود إلى ممارساتها القديمة ومناوراتها التي كادت أن تؤدّي إلى فتْح آفاق البلاد على المجهول"[٢٦].

٢٤- http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=٧&idrs=٧&id=١٣٥٢٤٢

٢٥- http://hespress.com/politique/٣٥٨٦٦.html

٢٦ - http://www.pjd.ma/news-pjd/actualite-١٣٣٩

وعلى مستوى الهيئات المدنيّة، أعرب النّسيج الجمعويُّ المغربيُّ لرصد الانتخابات عن أسفه لتجاهل الحكومة مجموعة من الاقتراحات التي تَقدَّم بها للقيام بالملاحظة المستقلّة للانتخابات. واعتبرت هذه الهيئة أنّ عدم الأخذ باقتراحاتها، يشكّل مسّا بمعايير الملاحظة المستقلّة وبمصداقيّتها، الأمر الذي من شأنه ألاّ يشجّعها على المساهمة في المواعيد الانتخابيّة المقبلة[٢٧].

ويوضّح الصّحفي علي أنوزلا جمود النّظام المغربيّ من زاوية أخرى، قائلا: "خيّب الملك محمّد السّادس آمال كلّ اللّذين كانوا يتوقّعون أنْ يؤدّي الحراك الشّعبي الذي ما زال يتفاعل وسط الشّارع المغربيّ، إلى إعطائه إشارات على كون الملَكيّة في المغرب تتجدّد، فقد حاولت بعض الصّحف المكتوبة والرّقميّة أنْ تستبق الأحداث وتساءلت عن إمكانيّة تخفيف البروتكول الملكيّ من طقوس بالية في مناسبات رمزيّة مثل عيد العرش وحفل الولاء. لكن شيئا من هذا لم يحدث. فقد ظهر الملك بلباسٍ تقليديّ تُضلّله مظلّة ضخمة، وهو يمتطي صهوة فرس أسود يحيط به عبيد القصر. وأمامه كانت تصطفّ عشرات الصّفوف من رجال السّلطة التّابعين للإدارة التّرابيّة والمنتخبين والأعيان، وهم ينحنون لدرجة الرّكوع في طقس يخدش كرامة الإنسان"[٢٨].

وشهد صيف ٢٠١١ رسائل قويّة، فضّل أصحابها أن تكون مفتوحة، موجّهة إلى الملك أو الرّأي العامّ الوطنيّ. ومن هذه الرّسائل، رسالة المهندس أحمد بن الصديق الذي دان فيها صمت محمّد السّادس أمام الفساد وحمايته للمفسدين، مُعلنا خلْع بيعته عن الملك. وقال ابن الصديق موجّها كلامه إلى الملك: "لقد خاطبْتك بكلّ الصّيغ وراسلْتك بشتّى الوسائل مذكّرًا بجرائم بعض مَن منحتهم ثقتك أو أَبرَمت معهم الصّفقات وأظللتهم بردائك، فتفنّنوا في تلفيق التّهم الباطلة، والاستخفاف بالقانون واحتقار التّراث والتّاريخ والحضارة وسرقة المال العموميّ". وتابع يقول: "لم يُفتح تحقيق ولا تمّت إعادة اعتبار ولا محاسبة، على عادتك في تكريس الإفلات من العقاب للمستبدّين العابثين بالقانون وبالبلاد وبالعباد، بعد أن تجاهلتَ وصيّة ابن خلدون حول مساوئ الجمْع بين الإمارة والتّجارة وتركتَ الفساد ينخر الدّولة والمجتمع"[٢٩].

بينما كتب الحقوقيّ والنّاشط سعيد العمراني من بلجيكا إلى الملك يقول: "فأين هي العدميّة والتّضليل والأفكار البالية في كلّ هذا يا صاحب الجلالة؟ أليست أسطورة النّظام المغربيّ كلّه مبنيّة على الماضي، ويعتمد على شبكة المقدمين والشّيوخ والزّوايا وأصحاب الشكارة [رجال الأعمال] والمصالح؟ ألاَ يجسّد نظامكم جوهر العدميّة عندما لا يريد أن يسمع لنبض الشّارع ولجزء هامّ من الشّباب المغربيّ الواعي والمفعم بالحيويّة والأمل في المستقبل؟ أليس الاعتماد على الزّوايا ودفعها للنّزول إلى الشّارع، واستعمال البلطجيّة لترهيب وترويع

٢٧- http://www.lakome.com/سياسة/٧٨-سياسة/٨١٤٩-٢٠١١-٠٩-١٣.html

٢٨- http://www.lakome.com/رأي/٥٠-كتاب-الأعمدة/٧٢٦٣-مفارقات-رمضانية.html

٢٩- http://hespress.com/politique/٣٥١٣٥.html

المناضلين، واستعمال المساجد لحثّ المؤمنين على التّصويت بـ"نعم" على دستوركم هو جوهر الأفكار الماضويّة والبالية التي تتحدّثون عنها في خطابكم؟ أليس غضّ النّظر على الفساد المستشري في كلّ مؤسّسات الدّولة عملا تيئيسيّا وقاتلا؟ ألاَ يشكّل ترك الجلاّدين وناهبي الثّروات الوطنيّة طلقاء ودون محاسبة ولا عقاب ومتمتّعين بكامل الحصانة هو جوهر اللاّمسؤوليّة وتجسيدا لدولة اللاّقانون؟". وأضاف العمراني: "ألاَ يعبّر استمرار نفس طقوس الولاء في احتفالات عيد عرشكم الأخير؛ وما تخلّلها من ممارسات تعبّر بجلاء عن ممارسات العهود البالية، حيث الرّكوع والسّجود لشخصكم وجوادكم بكلّ ما يشوبها من مظاهرَ مخلّة بإنسانيّة بني الإنسان؛ بجلاء بأنّكم غير مستعدّين لتغيير أساليب حكمكم، وأنّكم مصرّون على الحفاظ على نفس الطّقوس والمراسيم كتقبيل اليد والرّكوع والخشوع والسّجود وغيرها من الممارسات ضدّا على التّاريخ"[٣٠].

وفي تاريخ ٢٠١١/٠٨/١٠، نشر عمدة مدينة أغادير طارق القباج عن حزب الاتّحاد الاشتراكيّ (مشارك في الحكومة) رسالة استقالته من منصبه، احتجاجًا على مضايقاتٍ يتعرّض لها من طرف جهات نافذة، يعتقد أنّها مدير الكتابة الخاصّة للملك منير الماجيدي، حيث خاطب العمدة الرّأي العامّ قائلا: "لقد ظننَّا أنّ الأحداث التي عرفتها البلدان العربيّة، وتمرّد الشّباب بمنطقة البحر الأبيض المتوسّط، ستدفع البعض إلى العمل على الحدّ من شهيّته. إنّهم يعانون للأسف من شرٍّ لا علاجَ له، لقد كنّا نحلم بمغربٍ جديد، لكن الأكيد أنّ التّغيير يقتصر على الشّكل من دون المضمون، يجب عليّ أنْ أستخلص الدّروس: إنّني أزعج ويجب أنْ أغادر"[٣١].

وفوجئ الرّأي العامّ المغربيّ في الأسبوع الأوّل من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ برسالة بعث بها الشّابّ رشيد قنانبي إلى الملك محمّد السّادس، يعبّر فيها عن أسفه لعدم عمل المقرّبين من الملك وأجهزة الدّولة بمضمون الرّسالة ومنطوق الحكم القضائيّ الذي قضى له بتعويضٍ عن إعاقته الجسيمة بعد تدخّله قبل خمس سنوات لإيقاف أحد الانتحاريّين من تفجير نفسه في الدّار البيضاء.

ويقول الشّابّ في رسالته إلى الملك: "استبدّ جزءٌ من حاشيتكم وهم يماطلونني في الحصول على تعويضاتي التي أمرتم بها منذ خمس سنوات خلَت"[٣٢].

ويضيف رشيد: "لقد قرّرت أنْ أعيد إليكم الرّسالة الملكيّة التي منحتموني إيّاها احترامًا وتقديرا لكم وللرّسالة، فلا أحد من المسؤولين الذين طرقْت أبوابهم وأنا أحملها قدَّر ما تضمّنته من تعليمات بدءًا بالعامل والعمدة

٣٠- http://٢٠fevrier.own٠.com/t٦٩١-topic
٣١- http://agadir٢٤.info/٣٦٥٨.html
٣٢- http://hespress.com/societe/٣٧٥٨٤.html

والوالي ووزير الدّاخليّة وبما في ذلك بعض المقرّبين منك، وقد قمت أيضا بإرجاع نسخة الحكم الصّادر لصالحي والذي امتنعتْ وزارة الدّاخليّة عن تنفيذه"[٣٣].

كانت احتفالات الولاء فرصة بعَث من خلالها الملك بدوره رسالتين واضحتين، أوّلهما مكافأة عبد اللّطيف الحموشي مدير جهاز المخابرات المعروف اختصارا بـ(DST) بوسام ملكي، وهو الشّخص الذي ظلّ المتظاهرون يطالبون بمحاكمته منذ أشهر، لِما اقترفه الجهاز في حقّ آلاف المغاربة من تعذيبٍ رهيب ومضايقات أمنيّة، سجّل بعضها في شكل شهادات على موقع (اليوتيوب)، إضافة إلى تورّطه في أعمال التّعذيب التي مارستها الولايات المتّحدة ضدّ معتقلين من غوانتانامو في معتقل تمارة السّرّي.

أمّا الرّسالة الثّانية فكانت إشارة وردت في خطاب الملك يقصد بها القوى المطالِبة بالتّغيير، حيث تحدّث عن: "..نزعات التّيئيس والعدميّة، والممارسات التّضليليّة البالية".

خاتمة:

يعبّر خطاب التّغيير عند الجيل الجديد من الشّباب المغربيّ، عن فهمٍ عميق لقضيّة التّغيير، وإصرارٍ على الانتقال بالبلاد إلى ديمقراطيّة تقْطع مع الاستبداد، تمنح للملك حضورا رمزيّا وسياديّا، وتُرجع للشّعب حقّه في تدبير الحكم.

ترى الأحزاب وبعض الموالين للنّظام أنّ المغرب يعيش بداية تحوّلٍ ديمقراطيّ، ولنجاح هذا التّحوّل ينبغي توفير شروط سياسيّة ومجتمعيّة ملائمة. في حين يؤكّد الشّباب أنّ في هذا الكلام إطالة لوضعيّة الانسداد، وخروجا بالمغرب من قاعة انتظارٍ إلى قاعة انتظار أخرى. إذ يعتقدون أنّ عدم استجابة الملك لمطلب الملكيّة البرلمانيّة، ومحاسبة المفسدين وحلّ البرلمان والحكومة، هو التزام منه بروح التّدبير "المخزنيّ" العتيق، والذي يعتبر استجابات أمير المؤمنين عطايا ومنحًا لرعاياه، وبالتّالي لا أحدَ يستطيع أنْ يسأله لماذا أعطى؟ أو لماذا لم يعط؟

وفي ذلك تأكيدٌ على منهج الحسن الثّاني، الذي أعلن محمّد السّادس الالتزام به بعد تسلّمه الحكم في خطاب ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ قائلا: "إنّنا سنظلّ أوفياء للنّهج الحسنيّ ومتشبّثين بالدّستور المغربيّ الذي ينصّ على أنّ الملك أمير المؤمنين هو الممثّل الأسمى للأمّة، ورمز وحدتها، وضامن دوام الدّولة واستمراريّتها".

---

٣٣ - المصدر السابق.

وهو ما أشار إليه في كلمته عند انطلاق الاحتجاجات في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، إذ قال: "لقد رفضنا دائما الإذعان للديماغوجيّة والارتجال في جهودنا الرّامية إلى تعزيز نموذجنا الفريد في الدّيمقراطيّة والتّنمية"[٣٤].

في الأسبوع الثّاني من آب/أغسطس ٢٠١١، اهتزّ الشّارع المغربيّ لحادث مروّع، بطلُه بائع الخبز المتجوّل الشّابّ حميد الكنوني الذي توفّي متأثّرا بجراحه بعد أن أحرق ذاته أمام مركز للشّرطة في مدينة بركان شرقيّ المغرب، احتجاجا على سلوك شرطيّ منَعه من بيع الخبز في الشّارع. وكان الحادث محفّزا إضافيّا جعَل الشّباب يتساءلون: كم من بوعزيزي يحتاجه المغرب حتّى يحدث التّغيير؟

إنّ استمرار احتجاجات الشّارع المغربي وانضمام فئات العاطلين عن العمل وذوي المطالب الاجتماعيّة الأخرى، واتّجاه الغاضبين نحو أساليبَ جديدة مثل الاعتصام داخل مؤسّسات الدّولة وعرقلة قطارات تصدير الفوسفات، يجعلنا نُقرّ بوجود تحوّل نوعيّ للغضب الشّعبيّ، بينما لايزال النّظام المغربيّ يراهن على أدواته التّقليديّة في مواجهة مطالب التّغيير، مثل الاحتواء والالتفاف والاستقطاب، وتفجير الخلافات بين شباب التّغيير، والتّجاهل، والمعالجات الأمنيّة الجانبيّة.

ويبقى أنْ نتساءل: هل سيشهد المغرب لحظةً يستجيب فيها الملك لضرورات التّحوّل التّاريخيّ؟ أم أنّ الاحتجاجات ستستمرّ وتتصاعد قوّتها إلى أنْ تصل إلى درجة اللاّعودة؟ أم أنّ النّظام سينجح في امتصاص الغضب، ويُقنع الجيل الجديد مرّة أخرى بتأجيل مطالبه إلى المستقبل؟

[٣٤]- كلمة محمد السادس أمام أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ فبراير ٢٠١١.